العدد
6

MI
MarocDroit
المعلومة القانونية الموثوقة

إصدارات
MarocDroit
الورقية

الدوريات والمناشير
الصادرة عن رئاسة النيابة العامة

2025 | 2026

النزاهة | المحكمة | حماية الحقوق والحريات | العدالة

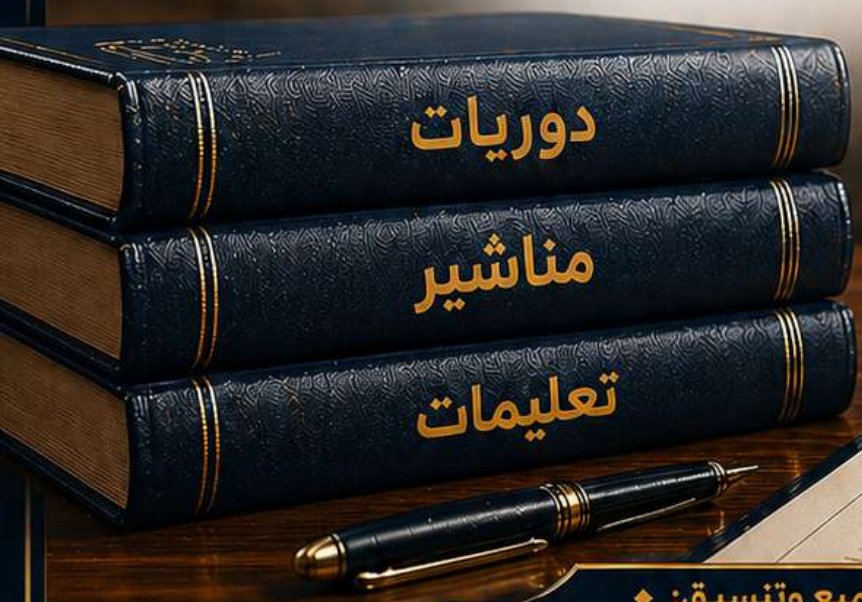

تجميع وتنسيق:
د. نبيل محمد بوحميدي

الرقم المعياري الدولي
ISSN 2028-8107

امسح للزيارة

إصدارات
MarocDroit

MAROCDROIT
Le droit au service de la justice

فهرس الوثيقة

دوريات وتوجيهات رئاسة النيابة العامة

1 أولاً: دوريات حول حماية الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون
الصفحات 1 – 4

- تقديم عام حول أهمية حماية الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون
- الإطار القانوني (القانون الجنائي – الفصل 267 وما بعده)
- إحصائيات حول الاعتداءات
- التوجيهات العملية:
- التنسيق بين النيابة العامة والشرطة القضائية
- التتبع الصارم للاعتداءات
- التكييف القانوني السليم
- تفعيل الاعتقال الاحتياطي عند الاقتضاء
- حماية الضحايا وتتبع الملفات

2 ثانياً: دور النيابة العامة في مساطر صعوبات المقاولة
الصفحات 5 – 8

- أهمية تدخل النيابة العامة في المجال الاقتصادي
- (الإطار القانوني (مدونة التجارة والقانون 73.17)
- دور النيابة العامة في:
  فتح المساطر
  تتبعها
  حماية التوازن الاقتصادي
- التوجيهات العملية:
- الحضور الإجباري في الجلسات
- تتبع المساطر والإجراءات
- التفاعل مع الصعوبات العملية
- حماية حقوق الدائنين

3 ثالثاً: ترشيد الاعتقال الاحتياطي
الصفحات 9 – 11

- أهمية تقليص الاعتقال الاحتياطي
- تحليل الاحصائيات السابقة
- التوجهات الجديدة:
- اعتماد بدائل الاعتقال
- تحسين تدبير الملفات
- التوازن بين الأمن والحرية

4 رابعاً: تنظيم مهنة المفوضين القضائيين
الصفحات 12 – 13

- مستجدات القانون 46.21
- توسيع اختصاصات المفوضين القضائيين
- دور النيابة العامة في:
- التأطير والمراقبة
- تفعيل الاختصاصات الجديدة

5 خامساً: الفحص الطبي للأشخاص الموقوفين
الصفحات 14 – 16

- حماية السلامة الجسدية (دستور 2011)
- إلزامية الفحص الطبي في حالات معينة
- شروط واجراءات الفحص
- آثار الإخلال بالاجراءات (بطلان الإعتراف)
- توجيهات:
- الاستجابة لطلبات الفحص
- فتح أبحاث عند وجود تجاوزات
- زيارات أماكن الاحتجاز

6 سادساً: تنفيذ القانون 71.24 (مدونة التجارة)
الصفحات 17 – 21

- مستجدات تجريم عدم أدام الديون
- آليات الصلح والتسوية
- العقوبات الجديدة
- التوجهات:
- تتبع القضايا التجارية
- حماية النظام الاقتصادي
- تفعيل المتابعة الجنائية عند الاقتضاء

7 سابعاً: ضوابط استنطاق المشتبه فيهم
الصفحات 22 – 26

- ضمانات المحاكمة العادلة
- حقوق المشتبه فيه:
- الحق في الصمت
- الحق في المحامي
- إجراءات الاستنطاق القانونية
- التوجيهات:
- احترام الضمانات القانونية
- توثيق الاجراءات
- ترشيد المحاضر

8 ثامناً: حماية الفئات الخاصة
الصفحات 27 – 28

- الفئات المستهدفة:
- النساء
- الاطفال
- الأشخاص في وضعية هشاشة
- التوجيهات:
- إعطاء الأولوية لهذه القضايا
- التنسيق مع المؤسسات
- دعم الضحايا

9 تاسعاً: تفعيل مسطرة الصلح في القضايا الجنحية
الصفحات 29 – 32

- التوجيهات:
  - تفعيل الصلح كبديل
  - تشجيع الوساطة
  - تتبع تنفيذ الاتفاقات
- الإحصائيات والتقييم
- شروط الصلح
  - اجراءات التنفيذ
- مستجدات قانون المسطرة الجنائية

MAROCDROIT
Le droit au service de la justice

كلمة افتتاحية

كيف يمكن للعدالة أن تكون حازمة في مواجهة الجريمة... دون أن تمس بحقوق الإنسان؟
وكيف تستطيع النيابة العامة أن توازن بين حماية المجتمع وصون كرامة الفرد؟

هذه الإشكالية ليست نظرية فقط، بل تشكل جوهر الممارسة اليومية داخل المحاكم،
وهو ما حاولت رئاسة النيابة العامة الإجابة عنه من خلال هذه الدوريات،
التي تمثل خارطة طريق لتحديث السياسة الجنائية وتعزيز الثقة في العدالة.

الدكتور نبيل محمد بوحميدي

تقديم الوثيقة

تندرج هذه الوثيقة ضمن إطار الدوريات والتوجيهات الصادرة عن رئاسة النيابة العامة بالمملكة المغربية برسم سنتي 2025/2025، والتي تهدف الى تأطير العمل القضائي وتوجيه السياسة الجنائية بما ينسجم مع مقتضيات دولة الحق والقانون، ويعزز حماية الحقوق والحريات الاساسية.

وتكتسي هذه الوثيقة اهمية خاصة، لكونها تجمع بين مجموعة من الدوريات التي تعالج قضايا راهنة ومركزية في الممارسة القضائية، من قبيل حماية الموظفين المكلفين بانفاذ القانون، وترشيد الاعتقال الاحتياطي، وضمان حقوق الاشخاص الموقوفين، بالإضافة الى مواكبة المستجدات التشريعية، خاصة في مجالَ صعوبات المقاولة ومدونة التجارة.

كما تعكس هذه الدوريات حرص رئاسة النيابة العامة على تحقيق التوازن بين متطلبات الزجر وحماية النظام العام من جهة، وضمان احترام حقوق الإنسان وصون الكرامة الإنسانية من جهة آخرى، وذلك عبر توجيه السادة القضاة الى اعتماد ممارسات قانونية سليمة، قائمة على احترام الضمانات الإجرائية وتفعيل آليات العدالة البديلة.

ومن خلال مضامينها، تسعى الوثيقة الى توحيد العمل القضائي، والرفع من نجاعته، وتحسين جودة الاداء داخل النيابات العامة، بما يساهم في تعزيز الثقة في العدالة وترسيخ مبادئ الحكامة القضائية الجيدة.

وعليه، تشكل هذه الوثيقة مرجعًا عمليًا وقانونيا مهمًا لكل الفاعلين في منظومة العدالة، خاصة قضاة النيابة العامة، لما تتضمنه من توجيهات دقيقة وإجراءات تطبيقية تروم تطوير الأداء القضائي ومواكبة التحولات التشريعية والمؤسسائية التي يعرفها المغرب.

الدكتور نبيل محمد بوحميدي